الجمهورية اللبنانية
الهيئة المنظمة للاتصالات

الكلمة الافتتاحية للدكتورة جيني الجميّل، الرئيسة والمديرة التنفيذية، الهيئة المنظمة للاتصالات

ورشة عمل تشاورية مع الجهات المعنية لمناقشة خطة إعادة توزيع الطيف الترددي

الخميس 21 أيار 2026

اهلاً وسهلاً بكم جميعًا ، وشكرًا لحضوركم ومشاركتكم في هذه الورشة التشاورية.

نلتقي اليوم ليس فقط لمناقشة مسألة تقنية تتعلق بخطة إعادة توزيع الطيف الترددي (spectrum refarming) ، بل لمناقشة رؤية أوسع تتعلق بمستقبل قطاع الاتصالات في لبنان، وكيف يمكن لهذا القطاع أن يتطور بطريقة أكثر استقرارًا، وأكثر شفافية، وأكثر قدرة على جذب الاستثمار وتحسين الخدمات للمواطنين والمؤسسات.

قطاع الاتصالات اليوم يواجه تحديات كبيرة، لكنه في الوقت نفسه يحمل فرصًا كبيرة. هناك حاجة لتطوير البنى التحتية، توسيع خدمات الإنترنت العريض النطاق، تحسين جودة الخدمة، مواكبة التطورات التكنولوجية، والتحضير لمراحل جديدة من التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي. ومن هنا تأتي أهمية هذا النقاش.

فالطيف الترددي ليس مجرد مورَد تقني، بل هو مورد وطني استراتيجي ونادر، وحسن إدارته ينعكس مباشرة على جودة الخدمات، وعلى قدرة القطاع على النمو، وعلى إمكانية إدخال التقنيات الحديثة.

أَود أن أؤكد أن هذه الوثيقة هي وثيقة تشاور، وليست قرارًا نهائيًا. الهدف منها ليس فرض واقع جديد بشكل أحادي، ولا اتخاذ قرارات مسبقة، بل فتح نقاش جدي ومسؤول مع جميع المعنيين .

وندرك تمامًا أن بعض الطروحات الواردة في الوثيقة قد تثير تساؤلات أو ربما تحفظات لدى بعض الجهات، وهذا أمر طبيعي وصحي في أي عملية تنظيمية تتعلق بقطاع حساس واستراتيجي كقطاع الاتصالات. ولو كان الجميع متفقين بالكامل منذ البداية، لما كنا بحاجة إلى الاستشارة العامة (consultation) أصلاً.

لذلك، نحن هنا اليوم لنستمع بقدر ما نحن هنا لنشرح. وما يهمنا هو أن يكون النقاش مهنيًا، صريحًا، وبنّاءً، وأن يساعدنا جميعًا على الوصول إلى أفضل توازن ممكن بين المصلحة العامة، استمرارية الخدمات، تشجيع الاستثمار، وتعزيز المنافسة العادلة.

نحن لا ننظر إلى هذا التشاور كإجراء شكلي، بل كجزء أساسي من طريقة عمل الهيئة. فالشفافية بالنسبة لنا ليست شعارًا، بل جزء من مسؤوليتنا التنظيمية. ومن واجبنا أن نطرح التوجهات المقترحة للنقاش، وأن نشرح خلفياتها، وأن نستمع إلى السوق وأصحاب المصلحة قبل اعتماد أي إطار نهائي.

كما أود أن أشدد على أن الهيئة تعمل على هذا الملف بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية السوق اللبناني، والواقع القائم، والتحديات الاقتصادية والتشغيلية التي يعرفها الجميع.

نحن نعلم أيضًا أنه لا توجد حلول مثالية ترضي جميع الأطراف بالكامل، لكن مسؤوليتَنا كهيئة تنظيمية هي العمل للوصول إلى أفضل حل ممكن، بشكل متوازن وواقعي، وبما يخدُم مصلحة القطاع والمواطنين على المدى الطويل.

لذلك، نتمنى أن يكون نقاش اليوم فرصة حقيقية لتبادل الآراء والخبرات بشكل إيجابي ومنتج. وكل ملاحظة بنّاءة ستؤخذ بعين الاعتبار ضمن مسار التشاور.

*****